



تونس في 27 جوان 2006

منشور

عدد: 06 / 41

- السيدة والسادة رؤساء الجامعات
- السادة عمداء والمديرين
- السادة المديرين العامين

الموضوع : مشروع دعم جودة التعليم العالي / طلب عروض عدد 1.

في إطار برنامج تطوير التعليم العالي ودعم الجودة (2006 – 2009) ، تقرر تمويل مشروع تنافسي لدعم جودة التعليم العالي للفوز بتمويلات اضافية تخصص لدعم الجودة . ويهدف المشروع إلى تمكين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث من إنجاز مشاريع لتحسين جودة التكوين وكذلك مشاريع لتحسين التصرف الإداري والبيداغوجي بالجامعات والمؤسسات الراجعة لها بالنظر، بتمكينها من تمويلات تتحصل عليها في إطار تنافسي.

و يتمثل المشروع في وضع آليات مجددة قصد تمكين المؤسسات من موارد عمومية إضافية تخول لها إنجاز مشاريع محددة الأهداف والمكونات وأساليب التنفيذ، وذلك على أساس تنافسي. وتكون هذه الآليات حافزا لتحسين جودة التكوين والتصرف الإداري والبيداغوجي، قصد توفير مناخ يسمح لهذه المؤسسات باتخاذ المبادرات وتقديم المقترحات لدعم جودة التعليم العالي في مجالي التكوين والتصرف.

وتخصص الاعتمادات الأولية المرصودة لمشروع دعم الجودة لتمويل صنفين اثنين من العروض:

- العروض الرامية إلى تحسين جودة التعليم، وتبلغ قيمتها الجمالية 16,9 مليون دينار.
- العروض الرامية إلى تحسين جودة التصرف وتبلغ قيمتها الجمالية 3 ملايين دينار.

وتمنح كل الاعتمادات، على أساس تنافسي، لتنفيذ الاستثمارات المقترحة ضمن العروض المتميزة. ويتم تحويل الاعتمادات سنويا. ولا تتجاوز مدة الإنجاز ثلاث (3) سنوات.

وفي هذا الإطار تتقدم وزارة التعليم العالي بطلب العروض الحالي والمتعلق بالدورة الأولى التي **تنظم بعنوان سنة 2007**. وهو مخصص للصنف الأول من التمويلات المرصودة لدعم الجودة في مجال التكوين .

ويفتح طلب العروض الحالي إلى جميع مؤسسات التعليم العالي المؤهلة للدخول في المنافسة للحصول على قسط من الاعتمادات المرصودة لجودة التعليم حسب الشروط التالية :

- يتم ترتيب المؤسسات والمصادقة عليها حسب جودة مقترحاتها ووجاهتها.
- ينتظر من المؤسسات أن تبين مواطن الحاجة إلى تحسين جودة التكوين وأن تقترح خطة متماسكة وواقعية لدعم الجودة، تكون واضحة الأهداف والمكونات وأساليب الإنجاز، بحيث تتضح العلاقة بين الاستثمارات المقترحة و الأهداف المرسومة في ما يتعلق بتطوير جودة التكوين.
- وتمنح الأولوية في هذا الإطار إلى المشاريع الرامية إلى الأهداف التالية :
- دعم شعب التكوين الموجودة قصد تنمية جودتها، سعيا إلى تحقيق الامتياز ومجابهة المنافسة الداخلية والخارجية،

- تجديد الدراسات تحسينا لنوعيتها، قصد مزيد تأهيل المتخرجين وإعدادهم على الوجه الأنسب للانصهار في سوق الشغل والاندماج المهني،
- تنمية الشراكة بين المؤسسة والمحيط الاقتصادي، وذلك بإرساء شعب تكوين جديدة وبتطوير التربّصات وتشريك المحيط في التكوين لغرض تحسين التشغيلية.
- توفير التجهيزات وفرص التكوين الخصوصي والهادف للمكونين، قصد التعزيز الفعلي للطابع الممهّن لشعب التكوين وتحقيق الاستجابة المثلى لحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

أهلية الترشح:

- يمكن لكل المؤسسات الراجعة بالنظر إلى الجامعات العمومية والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية المحدثة قبل سنة 2003 والخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي وحدها تقديم العروض المتعلقة باعتمادات جودة التعليم ،
- تم ضبط أهلية ترشح المؤسسات بمقتضى تاريخ إحداثها الذي يجب أن يكون سابقا لسنة 2003، وذلك لان المؤسسات المحدثة بعد ذلك التاريخ لا يتسوّى لها أن تقدم تحليلا وافيا لمردودها الداخلي والخارجي، نظرا لعدم تخرج عدد كاف من طلابها،
- يمكن للمؤسسات التي تم إحداثها في سنة 2003 أن تؤهل للمشاركة والترشح في الدورة الثانية التي ستنتظم بعد نهاية المرحلة الأولى.
- و يشترط أيضا لتكون المؤسسة مؤهلة للترشح:
- المساهمة في عملية التقييم الداخلي،
- إعداد المؤسسة لمشروع مؤسسة يتضمن خطة للعمل تمتد على ثلاث سنوات على الأقل، وتبنيها له،
- انخراط المؤسسة في منظومة "أمد"، ما عدا تلك التي لم تقع بعد دعوتها للانخراط فيها،
- اثبات المؤسسة للقدرة على التصرف في التمويلات و اقتناء المعدات والخدمات في إطار التراتيب الضامنة للشفافية والإنصاف،
- و سعيا إلى ضمان الإنصاف بين المؤسسات بمختلف أصنافها ، تجرى المنافسة للفوز بالاعتمادات المخصصة لجودة التكوين في إطار ثلاث مجموعات من المؤسسات بحسب عدد طلبها (انظر الجدول أسفله)، ترتب حسب نوعيتها، حتى يتم التنافس بين مؤسسات متناظرة فلا تؤدّي عملية الانتقال إلى استبعاد المؤسسات الأقل تطورا،
- تكون عملية تقييم العروض مضمونة الشفافية، وذلك باعتماد مبدأ تقييمها من قبل خبراء يتم تعيينهم باعتبار مختلف التخصصات العلمية.

مبالغ للاعتمادات القصوى في كل اختصاص:

- بالنظر إلى أن الكلفة الدراسية تختلف من اختصاص علمي إلى آخر لأسباب متعددة من بينها كلفة البنى التحتية والتجهيزات، فقد تم تحديد سقف للتمويلات المرصودة في الدورة الأولى وذلك بالنسبة إلى كل صنف من المؤسسات حسب المجالات الدراسية (الاختصاص)، بحيث تحدّد الميزانية الجمالية المخولة بمبلغ يتراوح بين 350 ألف دينار و 600 ألف دينار حسب مجال التعليم،
- يجب أن تتضمن كل المقترحات المقدمة مساهمة المؤسسة بتمويل ذاتي يقدر ب 2 % من كلفة المشروع على الأقل. ويعتبر التمويل الذاتي مؤشرا هاما على التزام المؤسسة بإنجاز المشروع المقترح. ويتم اخذ هذا العنصر بالاعتبار في تقدير مقبولية العروض وتقييمها.

المبالغ القصوى للاعتمادات الممكن إسنادها للمشاريع حسب المجالات الدراسية:

المجالات الدراسية	حجم الاعتمادات في الدورة الأولى (لمدة 3 سنوات إنجاز)
العلوم الأساسية والطبية والهندسية	600,000 دينار
العلوم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية	450,000 دينار
الدراسات التكنولوجية والفنون والحرف	450,000 دينار
الأداب والعلوم الإنسانية	350,000 دينار

- تصف النفقات التي يخول تمويلها على الاعتمادات المرصودة خلال الدورة الأولى من المنافسة، إلى خمسة (5) أصناف. وتبقى المؤسسات حرة في اقتراح أنشطة في عدد من هذه الأصناف أو فيها كلها. ويقع اعتماد ثلاثة معايير في التأهيل للترشح وهي:

- 1 - أن يشتمل التمويل على أكثر من صنف واحد للنفقات،
- 2 - أن لا يتجاوز الحد الأقصى للنفقات المتعلقة بالبنيات تجديدا أو توسيعا أو تأهילה 20 %،
- 3 - أن لا تتجاوز القيمة المجمعة للنفقات الخاصة بالمعدات والخدمات و البنيات 80 % من التمويل المخصص للمشروع، خلال الدورة الأولى.

النفقات التي لا يمكن تمويلها :

- اقتناء الأراضي والبناءات الجديدة أو بناؤها،
 - تشييد بنايات جديدة باستثناء أشغال التوسعة،
 - دفع الأجور والمرتبات،
 - نفقات التصرف،
 - منح الدراسات في مستوى الدكتوراه والماجستير، بتونس أو بالخارج.
- القيمة القصوى المبيّنة لكل صنف من النفقات :

أصناف النفقات	حجم الاعتمادات في الدورة الأولى (لمدة 3 سنوات إنجاز) النسبة
معدات وتجهيزات وخدمات	80 % (*)
هندسة مدنية	20 % (**)
خدمات الاستشارة	30 %
تكوين المكوّنين	60 %
مأموريات علمية	10 %

(*) خلال الدورة الأولى يجب أن لا تتجاوز القيمة المجمعة للنفقات المتعلقة بالمعدات والخدمات و البنيات 80 % من النفقات المخصصة للمشروع.

(**) يجب أن لا تتجاوز قيمة النفقات المخصصة للبنيات وحدها 20 % من التمويل المخصص للمشروع.

إعداد المقترحات وتقييمها :

- تبدأ عملية اقتراح المشاريع انطلاقا من تصور يقوم بإعداده فريق من المدرسين، في إطار القسم الواحد، بمؤسسة مؤهلة للترشح.

- لا يوجد أي تحديد أو قيد بخصوص عدد التصورات المقدمة من قبل قسم من الأقسام.
- يتولى القسم المفاضلة بين التصورات وله أن يختار بين:
- 1- قبول التصور المقدم من قبل فريق المدرسين على أنه مقترح واحد أو
- 2- التخلي عن التصور المقدم أو
- 3 - إدماج تصورات متعددة للوصول على تصور واحد ليصبح المقترح الأولي للقسم.
- يمكن للقسم أن يعين من بين التصورات المقدمة من قبل المدرسين مجموعة منها ليتم تطويرها لتصبح المقترح الأولي للقسم.
- لا سقف لعدد للمقترحات الأولية التي يمكن لقسم من الأقسام أن يعرضها على المؤسسة.
- تكون المؤسسة مسؤولة على المفاضلة بين التصورات وعلى عملية انتقاء التصورات الأولية للأقسام بعد عرضها على لجنة دعم الجودة بالمؤسسة ، ولها الاختيار بناء على رأي اللجنة بين :
- 1- تبني التصور الأولي الذي يقترحه القسم ،
- 2- التخلي عن التصور المقترح من قبل القسم، أو
- 3- إدماج كل التصورات المقترحة من قبل الأقسام وتقديم مقترح واحد يشكل المقترح الذي تدخل به المؤسسة العملية التنافسية.
- للمؤسسة أهلية القرار لتحديد التصورات الأولية للأقسام التي تقرر ترشيحها قصد تطويرها في صيغة مقترحات أولية للمؤسسة.
- بعد الحصول على المقترحات الأولية تنتقي منها المؤسسة تلك التي تقرر عرضها على مجلس الجامعة، مع الأخذ بعين الاعتبار للسقف المحدد للمشاريع المخول للمؤسسة تقديمها في إطار المنافسة.
- و قد تم ضبط حقّ التقدم بالمقترحات لكل مؤسسة مؤهلة للغرض حسب المعايير التالية:

عدد الطلبة بالمؤسسة	عدد المقترحات
أقل من 2000 طالب	1
بين 2000 و 5000 طالب	2
5000 طالب فما أكثر	3

- يكون مجلس الجامعة مسؤولا على سير عملية تقييم المشاريع المقترحة من المؤسسات وعلى المفاضلة بينها وانتقاء المقترحات الأولية المقدمة. ويتولى رئيس الجامعة عرض المشاريع المقترحة على أنظار لجنة الجودة بالجامعة قبل ذلك لإبداء الرأي.
- عند الموافقة على مقترح من المقترحات، فإن رئيس الجامعة يتولى إحالته إلى الإدارة العامة للتجديد الجامعي.
- تتولى الإدارة العامة للتجديد الجامعي إحالة المقترح على اللجنة الوطنية للإشراف على مشروع دعم الجودة.
- تتولى اللجنة الوطنية للإشراف على مشروع دعم الجودة عرض المشاريع على فرق التقييم التي تتكون من خبراء مختصين في التقييم الفني.
- تتولى اللجنة الوطنية للإشراف على مشروع دعم الجودة اثر التقييم ترتيب المشاريع حسب جودتها ترتيبا تفاضليا، وتضبط قائمة المشاريع المرشحة للتمويل وتعرضها على وزير التعليم العالي.
- يتولى وزير التعليم العالي عرض مقترحات اللجنة الوطنية للإشراف على مشروع دعم الجودة على مجلس الجامعات لإبداء الرأي قبل أن يصدر قراره بالمصادقة على نتائج طلب العروض ثم يحيل الملف إلى الإدارة العامة للتجديد الجامعي.

- تتولى مصالح الإدارة العامة للمصالح المشتركة تحويل الاعتمادات بناء على طلب الإدارة العامة للتجديد الجامعي بعد توقيع العقد .

إسناد الاعتمادات والإنجاز :

- يتم إسناد الاعتمادات للمشاريع الفائزة بالتمويلات على أساس عقد يتم توقيعه بين الوزارة ممثلة من قبل الإدارة العامة للتجديد الجامعي من جهة، والمشرّف على المشروع، بالمؤسسة المستفيدة، ورئيس المؤسسة من جهة أخرى ويصادق عليه رئيس الجامعة.
- يحتوي العقد على وصف للمشروع ولمكوناته ومؤشرات المتابعة ونتائج التقييم، حسب ما ورد في الجذاذة التقنية وفي برنامج التمويل المرفقين بالمشروع مع تعديلها عند الاقتضاء، بناء على رأي اللجنة الوطنية لدعم الجودة.
- يتم صرف القسط الأول من الاعتمادات اثر توقيع العقد من قبل المشرّف على المشروع، ومدير المؤسسة ورئيس الجامعة،
- تؤمّن المؤسسة الإشراف على إنجاز المشروع ومتابعة تنفيذه،
- يتولى المشرّف على المشروع مدّ المصالح المالية بالمؤسسة تحت إشراف رئيس المؤسسة، بطلبات الصرف بناء على برنامج الإنفاق المصادق عليه وكذلك التعريف بخصوصيات المعدات التقنية المقترح اقتناؤها.
- تتولى المصالح المالية إعداد وثائق المصاريف وتعرضها على موافقة رئيس المؤسسة، كأمر بالصرف .
- يتولى رئيس المؤسسة متابعة التنفيذ ويبدل العناية اللازمة لحسن إنجاز النفقات والتدقيق في شفائيتها وطابعها القانوني. وليس له سلطة رقابة على النواحي المتعلقة بمدى ملائمة تنفيذ المشروع . ويتولى إصدار أذن التوريد بعد استيفاء كل الإجراءات الترتيبية اللازمة وإعداد ملفات الصفقات عند الاقتضاء وإحالتها إلى الجامعة المعنية لإجراء اللازم. ويؤمن المتابعة لدى المصالح المختصة بالجامعة.

المتابعة والتقييم :

- تتولى اللجنة الوطنية للإشراف على مشروع دعم الجودة الإشراف على تقييم المشروع ومتابعة تنفيذه، وذلك بالاعتماد على مقيمين من مختلف الاختصاصات، يتم اختيارهم من بين من ساهموا في التقييم التقني للمقترحات المتكاملة.
- تتولى اللجنة تقييم تقدّم تنفيذ المشروع وإنجاز الاعتمادات المسندة سنوياً.
- ويتمّ التقييم السنوي اعتماداً على التقرير السنوي المقدّم من طرف رئيس المشروع تحت إشراف رئيس المؤسسة المستفيدة من التمويل، حسب أنموذج مفصّل ومحدّد يتمّ تمكينه منه للغرض.
- يتمّ التقييم السنوي بالرجوع إلى الأهداف و المقاييس المتفق عليها بالعقد المبرم في خصوص المشروع، وطبقاً لبرنامج التمويلات المذكورة في مشروع خطة الإنجاز.
- تتولى لجنة التقييم المعيّنة من قبل اللجنة الوطنية للإشراف على مشروع دعم الجودة إعداد تقرير كتابي، وتحيل نسخة منه إلى هذه اللجنة التي تتولى بدورها إحالته إلى الإدارة العامة للتجديد الجامعي لتوجيهه إلى المؤسسة المستفيدة. وتدلي بتوصياتها في ما تتعلق بصرف القسط الثاني أو القسط الموالي حسب الحال أو توصي بتوقيف التمويل عند الاقتضاء. وفي صورة توقيف تمويل مشروع من المشاريع تصبح المؤسسة ملزمة بإرجاع ما لم يتم صرفه من الاعتمادات التي تم تحويلها إلى المؤسسة بعنوان المشروع.

روزنامة التنفيذ:

- سعيًا إلى توفير الظروف الموضوعية للمنافسة الشفافة والمنصفة بين المؤسسات فإن كل الأطراف المعنية ملزمة بتطبيق روزنامة التنفيذ التالية:

التاريخ الاقصى	النشاط
2006 /07/ 03	نشر طلب العروض
2006/07/ 17	تقديم التصورات لرؤساء الأقسام
2006/07/22	تقديم المقترحات الأولية للأقسام إلى لجنة الجودة والمجلس العلمي للمؤسسة
2006/08/05	تقديم المقترحات الأولية للمؤسسة إلى مجلس الجامعة
2006/09/09	انتقاء المقترحات الأولية المزمع تطويرها إلى مقترحات متكاملة
2006/11/11	تقديم المقترحات المتكاملة إلى الجامعة
2006/11/25	تقديم المقترحات المتكاملة إلى الإدارة العامة للتجديد الجامعي
2006/12/09	تقديم المقترحات المتكاملة إلى لجان التقييم الفني
2007/02/03	تقديم تقارير اللجان الفنية الإدارة العامة للتجديد الجامعي
2007/02/17	تقديم التقرير العام للجنة الوطنية لمشروع دعم الجودة
2007/03/03	نشر قائمة المقترحات التي تم اقتراحها للتمويل
2007/03/19	إمضاء عقود التمويل

و للاطلاع على تفاصيل المعلومات المتعلقة "بمشروع دعم الجودة بالتعليم العالي" المدرجة بدليل الإجراءات الخاص بمشروع دعم الجودة يمكن الرجوع إلى موقع الواب الخاص بوزارة التعليم العالي : www.universites.tn.

ونظرا لأهمية المشروع في مجال دعم الجودة بالتعليم العالي باعتباره أول نموذج لمشروع تنافسي يهدف إلى مزيد دفع روح المبادرة لدى إطار التدريس والبحث وتشجيع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على الارتقاء بأدائها وتحسين مردوديتها وتحقيق نقلة نوعية في مجال التكوين ، فإن السيدة والسادة رؤساء الجامعات والمديرين العاملين المعنيين بالأمر والعمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية ومديري الأقسام وكافة إطارات التدريس والتصرف الإداري والمالي بالتعليم العالي مدعوون لبذل كل الجهود التي من شأنها أن تساعد على إنجاز المشروع وبلوغ غاياته في أحسن الظروف.

الأزهر بوعوني